إستراتيجية السودان أولاً

المرحلة الثانية - مرحلة التعافي

الجزء الخامس - الإطار النظري لبناء السودان الحديث

وضع خطة العمل 2.6 & 2.7 & 2.8

السودان أولا خارطة طريق

www.sudantobefirst.com

2.6 : المؤتمر القومي للتخطيط الاستراتيجي – الرؤية والتعريف

2.6.1 التعريف

المؤتمر القومي للتخطيط الاستراتيجي هو التجمع الوطني الأعلى الذي يضع الرؤية العامة لمستقبل السودان الاقتصادي والاجتماعي.
يضم خبراء وطنيين في مجالات الاقتصاد، الزراعة، الصناعة، الصحة، التعليم، القانون، والبنية التحتية، إضافةً إلى الكفاءات السودانية بالخارج وخبراء دوليين في التخصصات النادرة.

يُناط بالمؤتمر إعداد الخطط الاستراتيجية القومية وسنّ التشريعات الداعمة لها، وتُرفع توصياته إلى برلمان حكومة الأزمة لاعتمادها وتنفيذها.

🔹 كما يعتمد المؤتمر على مخرجات مؤتمرات الحكم المحلي (2.8) ومؤتمرات القطاعات (2.7) لتغذية قراراته ببيانات دقيقة من القاعدة.
🔹 تُعد (سودان قلوفا) Sudan Global Free Area – S-GLOFA بوابة السودان الكبرى للاندماج في الاقتصاد العالمي

2.6.2 🌍 منطقة السودان العالمية الحرة (سودان قلوفا – S-GLOFA)

بوابة السودان الاقتصادية نحو المستقبل.
تقع منطقة السودان العالمية الحرة (S-GLOFA) غرب مدينة أم درمان، وتمتد بطول يقارب 200 كيلومتر من الشمال إلى الجنوب، وعرض نحو 100 كيلومتر من الشرق إلى الغرب.
هي منطقة ذات طابع سيادي خاص، تُعد القلب الاقتصادي لمشروع صناعة السودان العظيم (GSMG)، وتهدف إلى جعل السودان مركزًا إقليميًا للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية.

🏗️ الموقع والبنية المتكاملة

1. الربط بالميناء الحديث شمال بورتسودان

طريق بري بمواصفات عالمية عالية.

خط سكة حديد مزدوج وحديث بسعات نقل كبيرة يصل مباشرة إلى قلب المنطقة.

تُعدّ هذه المنظومة شريان النقل الوطني الذي يربط قلوفا بكل ولايات السودان ودول الجوار، خاصة الدول غير الساحلية التي لا تمتلك موانئ بحرية.

2. القطاع الشمالي – محطات الطاقة

يضم حقول الطاقة الشمسية الكبرى مستفيدة من السطوع العالي للمنطقة.

محطات الرياح والتوليد الحراري لضمان استقرار إمدادات الكهرباء.

يشكّل هذا القطاع قاعدة الطاقة التي تغذي بقية قطاعات المنطقة.

3. القطاع الشمالي الأوسط – المناطق الصناعية الكبرى

يضم مجمعات الصناعات الثقيلة والتحويلية والغذائية والدوائية.

مراكز تصنيع المعادن، الزراعة الحديثة، والآليات الزراعية.

صُمّم ليكون منطقة إنتاج ضخمة تربط البحث العلمي بالتصنيع المحلي والتصدير.

4. القطاع الأوسط – ملتقى المواصلات الوطني
نقطة التقاء السكك الحديدية والطرق القومية والمطار الدولي.
مطار قلوفا الدولي بسعات شحن عالية لخدمة الصادرات والواردات.
مجمع خدمات لوجستية متكامل للمسافرين والشحن والتجارة الإلكترونية.

5. القطاع الجنوبي الأوسط – البورصات والمراكز التجارية
بورصات عالمية للمنتجات الزراعية والمعادن والطاقة.
مناطق معارض ومراكز تسويق وتجارة إلكترونية دولية.
مركز مالي ومصرفي يربط المستثمرين المحليين والدوليين.

6. القطاع الجنوبي – المدن السكنية والسياحية والترفيهية
مدن ذكية حديثة تضم مساكن للعمال والمهنيين والمستثمرين.
منتجعات بيئية وسياحية، وحدائق عامة ومراكز ثقافية.
تمثل هذه المنطقة الوجه الحضاري والإنساني لمشروع سودان قلوفا.

🎯 الأهداف والرؤية تحويل السودان إلى مركز اقتصادي إقليمي يخدم القارة الإفريقية والعالم العربي.

خلق مئات الآلاف من الوظائف للشباب والنساء عبر التدريب والتأهيل المهني.

تمكين المواطنين من امتلاك أسهم مباشرة في مشاريع الإنتاج الوطنية.
بناء اقتصاد وطني حديث يعتمد على الابتكار والطاقة المتجددة.

تحقيق السيادة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القروض والديون.

2.6.3 الطفرة السياحية والتنموية

يشهد السودان في هذه المرحلة انطلاقة نوعية في مجالي السياحة والتنمية، عبر مشروعات استراتيجية تُعيد رسم خريطة الاقتصاد الوطني، وتحوّل ثرواته الطبيعية والثقافية إلى موارد حقيقية.

أهم المشروعات السياحية المقترحة:

مدن سياحية متكاملة على شواطئ البحر الأحمر.

منتجعات جبلية في جبل مرة ذات المناخ المعتدل والطبيعة الساحرة.

مدن أثرية في شمال السودان تعيد إحياء الممالك القديمة كمقاصد سياحية عالمية.

محميات طبيعية في الدندر وكسلا وكردفان للحفاظ على التنوع البيئي.

👉 كل ولاية سيكون لها مشروع سياحي مميز يعزز الاقتصاد المحلي، ويوفر آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، ويُسهم في تنشيط الصناعات المرتبطة بالسياحة مثل النقل، الفندقة، الحرف اليدوية، والخدمات.

2.6.4 الترابط مع مبادرة السودان أولًا

تمثل مبادرة السودان أولًا الإطار المرجعي الذي يُغذّي المؤتمر القومي للتخطيط الاستراتيجي بمدخلات المجتمع الإنتاجي من القاعدة إلى القمة.

حيث تشكّل المستويات القاعدية (الركائز – الألفيات – العشريات – المحليات – الولايات) البنية التحتية البشرية والاقتصادية لمشروعات الدولة.

مشاريع الإنتاج: من الأسر المنتجة حتى العشريات، تجد في المنطقة الحرة سوقًا عالميًا مباشرًا لتسويق منتجاتها.

التدريب المهني والفني: يُعِدّ الكفاءات المحلية لتشغيل المصانع، وإدارة الخدمات اللوجستية داخل منطقة السودان العالمية الحرة (S-GLOFA).

الاستدامة: الربط بين مخرجات المجتمع ومشروعات الدولة يجعل التنمية متدرجة، متجذرة، وشاملة لجميع الفئات.

2.6.5 الأثر الإقليمي والدولي

إعادة هيكلة الدولة السودانية عبر الهيئات العليا الـ19 لا تُحدث أثرًا داخليًا فحسب، بل تمتد آثارها إلى المحيطين الإقليمي والدولي، حيث يُعاد تعريف موقع السودان الاستراتيجي ودوره في منظومة الاقتصاد العالمي.

1. الـــربـــط الإفـــريقـــي:

دراسة إمكانية ربط موانئ البحر الأحمر بموانئ غرب إفريقيا على المحيط الأطلسي عبر سكك حديدية وممرات تجارية حديثة، بما يرسّخ موقع السودان كجسر يربط بين الشرق والغرب، ويجعل منه محورًا حيويًا للتجارة العابرة للقارات.

2. المكـــانـــة الاستـــراتيجيـــة:

تحويل السودان إلى مركز لوجستي عالمي للتجارة، والاستثمار، والربط بين الأسواق الإقليمية والعالمية، بما يعزز قدرته على المنافسة والتكامل الاقتصادي.

3. الشـــراكـــات الـدوليـــة:

التركيز على بناء شراكات اقتصادية وتكامل استثماري من خلال هيئة منطقة السودان العالمية الحرة والتكامل الإقليمي (S-GLOFA)، بالتنسيق مع وزارة الخارجية وهيئة الاقتصاد والتجارة والاستثمار.

4. السيـــادة والشفافيـــة:

كل الاتفاقيات تُبنى على قواعد تحافظ على السيادة الوطنية، وتضمن أن تبقى موارد السودان بيد مواطنيه، مع توفير بيئة استثمارية جاذبة وشفافة.

2.6.6 فرص العمل والتأهيل

تفتح مشروعات منطقة السودان العالمية الحرة (S-GLOFA) أبوابًا واسعة للتشغيل، إذ تُوفّر: مئات الآلاف من الوظائف المباشرة داخل المنطقة الحرة.

ملايين الوظائف غير المباشرة في قطاعات الخدمات وسلاسل التوريد.

برامج تدريب وتأهيل نوعية لتحويل الشباب السوداني إلى قوة عمل تقنية متطورة قادرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

هذه البرامج تُعدّ جزءًا من خطة التحول الوطني الكبرى نحو "حكومة صناعة السودان العظيم"، وتُعزز من دور الشباب في قيادة النهضة الاقتصادية.

2.6.7 الهيئات العليا التسعة عشر

تُشكِّل حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG) نموذجًا غير تقليدي في الإدارة العامة، إذ تستبدل النظام الوزاري البيروقراطي بهيئات متخصصة مرنة، تجمع بين الكفاءة التقنية والسرعة في الأداء، وتعمل جميعها تحت مظلة المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي.

وفيما يلي الهيئات التسع عشرة المقترحة ضمن هيكل الحكومة الجديدة:

1. الهيئة القومية للتخطيط الاستراتيجي:

تُعنى بوضع الرؤى الشاملة للدولة وتنسيق مخرجات مؤتمرات القطاعات والمحليات والولايات وربطها بالمؤتمر القومي، وتشمل إدارات: السياسات العامة، الرصد الإحصائي، الدراسات المستقبلية، المتابعة والتقييم.

2. هيئة منطقة السودان العالمية الحرة والتكامل الإقليمي (S-GLOFA):

تُدير عمليات التخطيط الاستثماري، والبنية التحتية، والعلاقات الإقليمية، والأسواق والبورصات.

3. هيئة البنية التحتية والنقل القومي:

تُشرف على الطرق والجسور، والسكك الحديدية، والطيران المدني، والموانئ والنقل النهري.

4. هيئة الطاقة والكهرباء والموارد الطبيعية:

تختص بالطاقة المتجددة، والنفط والغاز، والتعدين، والمياه الجوفية.

5. الهيئة الوطنية للصحة والخدمات الطبية:

تُعنى بالرعاية الأولية، والمستشفيات، والإمداد الدوائي، والصحة الوقائية.

6. الهيئة الوطنية للتعليم العام والفني:

تُشرف على المناهج، وتدريب المعلمين، والتعليم الفني، والتحول الرقمي.

7. الهيئة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي:

تُدير الجامعات والمعاهد ومراكز البحث والتعاون الدولي.

8. هيئة الاقتصاد والتجارة والاستثمار:

تهتم بالسياسات الاقتصادية، والاستثمار المحلي والأجنبي، والضرائب والجمارك.

9. هيئة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد المائية:
تُعنى بتطوير الزراعة المطرية والمروية، وتنمية الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك، إضافة إلى إدارة الموارد المائية بما يضمن الأمن الغذائي واستدامة الإنتاج.

10. هيئة الصناعة والمدن الصناعية:
تختص بالصناعات الغذائية، والدوائية، والهندسية، وبإنشاء المدن الصناعية المتخصصة التي توفر فرص عمل وتدعم الصادرات الوطنية.

11. هيئة السياحة والآثار والتراث الثقافي:
تُعنى بتنشيط السياحة الداخلية والعالمية، وحماية المواقع الأثرية، وإحياء الفنون والتراث كجزء من الهوية الوطنية.

12. هيئة الرياضة والشباب والتنمية المجتمعية:
تهدف إلى بناء الإنسان عبر الرياضة المدرسية والاحترافية، وإنشاء مراكز الشباب وتنفيذ برامج التنمية المجتمعية.

13. هيئة الخارجية والتعاون الدولي:
تختص بالدبلوماسية الثنائية والمتعددة، والتعاون التنموي، ورعاية شؤون السودانيين بالخارج والمغتربين.

14. هيئة الدفاع والأمن القومي:
تُشرف على القوات المسلحة، والشرطة الوطنية، والأمن الداخلي، والدفاع المدني، وتعمل على تعزيز الأمن القومي وحماية الاستقرار الداخلي.

15. هيئة العدل والقضاء والنيابة:
تُعنى بالمحاكم والنيابات والتشريعات والتدريب القضائي، لضمان عدالة فعّالة ومستقلة.

16. هيئة الخدمة المدنية والتحول الرقمي:
تُحدث نقلة نوعية في خدمات الجمهور، والسجل المدني، والتدريب الإداري، وتطبيق الحكومة الإلكترونية.

17. هيئة الإعلام والثقافة والتواصل المجتمعي:
تشمل الإعلام الرسمي والرقمي، والفنون والثقافة، والعلاقات المجتمعية، لتعزيز التواصل بين الدولة والمواطن.

18. هيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:
تُشرف على شبكات الاتصالات والإنترنت والحكومة الرقمية وأمن المعلومات.

19. هيئة البيئة والمناخ والتنمية المستدامة:
تُعنى بحماية البيئة والطاقة النظيفة ومكافحة التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة.

2.6.8 الفوائد الاستراتيجية

يُتوقع أن يُحدث تطبيق مخرجات المؤتمر القومي للتخطيط الاستراتيجي أثرًا واسعًا على الدولة والمجتمع معًا، من خلال إصلاح مؤسسي واقتصادي شامل يضع السودان على طريق النمو المستدام.

أبـرز الفـوائـد المتـوقعـة:

1. إصلاح مؤسسي شامل عبر الانتقال من الوزارات البيروقراطية إلى هيئات متخصصة مرنة تُدار بالكفاءة والشفافية.
2. تسريع دورة الإنتاج والاستثمار بوجود بورصات وأسواق داخل السودان تسهّل التمويل والتبادل التجاري.
3. تمكين المجتمع المنتج وربط الأسر والعشريات بالأسواق العالمية عبر نظام اقتصادي متكامل.
4. استقطاب الكفاءات السودانية بالخارج من خلال فرص العمل والاستثمار النوعية.
5. دمج السودان في الاقتصاد العالمي من خلال منطقة السودان العالمية الحرة (S-GLOFA).
6. تمكين الشباب والمرأة عبر وظائف نوعية وفرص ريادة الأعمال في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
7. ترسيخ الحكم الرشيد عبر مؤشرات أداء واضحة وهيئات شفافة خاضعة للمساءلة.
8. تحسين حياة المواطن بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وإنشاء مدن حديثة متكاملة البنية.

إنشاء قوات حرس الحدود الوطنية يوصي المؤتمر القومي للتخطيط الاستراتيجي بإنشاء قوات وطنية دائمة تحت مسمى «قوات حرس الحدود الوطنية»، تتبع مباشرة لوزارة الدفاع، ويُناط بها تأمين الحدود والمعابر الدولية والمناطق النائية.

وتُبنى هذه القوات على النجاحات التي تحققت من آلية تأمين الحدود المؤقتة خلال حكومة الأزمة (البند 2.2)، بحيث يتم:

إعادة هيكلة القوة المؤقتة وتحويلها إلى مؤسسة نظامية دائمة.

دمج المنضبطين من القوات المشتركة المعتمدة باتفاق جوبا ومنتسبي الجيش النظاميين ممن تنطبق عليهم معايير الكفاءة والانضباط.

تأهيل وتدريب فني عالٍ للأفراد في مجالات مراقبة الحدود، مكافحة التهريب، حماية البيئة، ومتابعة حركة البضائع والأفراد.

تنسيق القيادات الميدانية بين وزارتي الدفاع والداخلية، مع استمرار التعاون مع حكومات الولايات الحدودية لضمان التكامل الأمني.

2.7 : التحول المؤسسي وبداية الهيكلة

2.7.1 المقدمة

إعادة هيكلة الدولة في مرحلة صناعة السودان العظيم

(GSMG – Government of Sudan Making Great)

تمثل النقلة النوعية من النظام الوزاري التقليدي إلى نظام الهيئات المتخصصة المرنة.

هذا التحول لا يقتصر على تقليص الهياكل الحكومية فقط، بل يؤسس لنظام حكم حديث يضمن:

1. الفعالية والكفاءة: عبر تحديد اختصاصات واضحة لكل هيئة.

2. الشفافية والمساءلة: عبر مؤشرات أداء قابلة للقياس.

3. الارتباط المباشر بالمجتمع: من خلال المستويات القاعدية (الأسر – الركائز – الألفيات – العشريات).

4. تكامل الاقتصاد الوطني مع العالمي: عبر ربط مباشر بـ سودان قلوفا – S-GLOFA (Sudan Global Free Area).

5. تمويل وطني شعبي: من خلال صناديق الاستثمار الوطنية (2.1) التي تتيح مشاركة المواطنين والمغتربين ورجال الأعمال بشكل مباشر في مشاريع القطاعات.

تمثل هذه الخطوط الخمس الأساس الذي ستُبنى عليه الحكومة القادمة، لتصبح دولة السودان العظيم نموذجًا في الكفاءة والشفافية والعدالة المجتمعية، تُدار فيها مؤسسات الدولة عبر هياكل مرنة قابلة للتطوير الذاتي والتقييم المستمر.

2.7.2: الهيئات العليا التسعة عشر

2.7.1 المقدمة

تُستبدل الوزارات القديمة بـ 19 هيئة عليا متخصصة،
تعمل وفق رؤية استراتيجية شاملة،
وتغطي جميع قطاعات الدولة الحديثة.

1. هيئة منطقة السودان العالمية الحرة والتكامل الإقليمي:
التخطيط الاستثماري، البنية التحتية، العلاقات الإقليمية، الأسواق والبورصات.

2. هيئة البنية التحتية والنقل القومي:
الطرق والجسور، السكك الحديدية، الطيران المدني، الموانئ والنقل النهري.

3. هيئة الطاقة والكهرباء والموارد الطبيعية:
الكهرباء والطاقة المتجددة، النفط والغاز، التعدين، المياه الجوفية.

4. الهيئة الوطنية للصحة والخدمات الطبية:
الرعاية الصحية الأولية، المستشفيات، الإمداد الدوائي، الصحة الوقائية.

5. الهيئة الوطنية للتعليم العام والفني: المناهج والتقييم،
تدريب المعلمين، التعليم الفني، التحول الرقمي في المدارس.

6. الهيئة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي:
الجامعات، المعاهد العليا، مراكز البحث، التعاون الدولي الأكاديمي.

7. هيئة الاقتصاد والتجارة والاستثمار (تشمل المالية والتخطيط الاقتصادي):
السياسات الاقتصادية، الاستثمار المحلي والأجنبي، الضرائب والجمارك.

8. هيئة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد المائية:
الزراعة المطرية والمروية، الثروة الحيوانية، مصائد الأسماك، الموارد المائية.

9. هيئة الصناعة والمدن الصناعية:
الصناعات الغذائية، الدوائية، الهندسية، والمدن الصناعية.

10. هيئة السياحة والآثار والتراث الثقافي: السياحة الداخلية، العالمية، الآثار، الفنون والتراث.

11. هيئة الرياضة والشباب والتنمية المجتمعية:

الرياضة الاحترافية، الرياضة المدرسية، مراكز الشباب، التنمية المجتمعية.

12. هيئة الخارجية والتعاون الدولي: الدبلوماسية الثنائية، المتعددة الأطراف، التعاون التنموي، شؤون السودانيين بالخارج.

13. هيئة الدفاع والأمن القومي (تشمل الشرطة وإدارة الأمن الداخلي):

القوات المسلحة، الشرطة الوطنية، الأمن الداخلي، الدفاع المدني.

14. هيئة العدل والقضاء والنيابة: المحاكم، النيابات، التشريعات، التدريب القضائي.

كما أن مؤتمر كفاءات هذه الهيئة مُكلّف بوضع مسودة الوثيقة الدستورية الانتقالية لمرحلة صناعة السودان العظيم، لضبط الصلاحيات والمهام خلال الفترة الانتقالية حتى اعتماد الدستور الدائم.

15. هيئة الخدمة المدنية والتحول الرقمي:

السجل المدني، خدمات الجمهور، الحكومة الإلكترونية، التدريب الإداري.

16. هيئة الإعلام والثقافة والتواصل المجتمعي:

الإعلام الرسمي والرقمي، الثقافة والفنون، العلاقات المجتمعية.

17. هيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

شبكات الاتصالات، الإنترنت، الحكومة الرقمية، أمن المعلومات.

18. هيئة البيئة والمناخ والتنمية المستدامة:

حماية البيئة، الطاقة النظيفة، التغير المناخي، التنمية المستدامة.

19. هيئة التخطيط الاستراتيجي القومي:

الدراسات القومية، إدارة البيانات، المتابعة والتقييم، الخطط الخمسية والعشرية.

آليـــة الهيكـــلة:

تُنشأ مؤتمرات كفاءات قطاعية لكل هيئة على المستويات القومية والولائية والمحلية، بمشاركة الخبراء الأكاديميين وممثلي النقابات ومفوضي المحليات وصناديق الاستثمار الوطنية.

2.7.4: الوظائف والتمويل

إجمالي الوظائف:

نحو 60,000 وظيفة مركزية فقط،

مقارنة بمئات الآلاف سابقًا،

لضمان الكفاءة وترشيد الإنفاق.

التوزيع:

إدارات مركزية للهيئات.

مكاتب ولائية ومحلية مرتبطة بالعشريات.

المصادر المالية:

1. صناديق الاستثمار الوطنية

(العشريات، المغتربين، رجال الأعمال).

2. إيرادات سودان قلوفا – S-GLOFA.

3. الشراكات مع القطاع الخاص والبنوك الوطنية.

هذه المنظومة المالية تضمن استقلالية القرار الوطني

واستدامة التمويل بعيدًا عن القروض الأجنبية،

كما توفر مسارًا شفافًا يربط المواطن مباشرة بمردود الإنتاج الوطني.

2.7.5: هيكلة التعليم العام ومخرجاته

الغايـــــة والمؤشـــــرات:

تعليم أساسي إلزامي ومجاني من (6–17) سنة بنسبة التحاق تقارب 100٪.

خفض التسرب إلى أقل من 2٪ سنويًا، ومحو الأمية إلى أقل من 5٪.

فصول لا تتجاوز 35 طالبًا بنسبة معلم إلى طالب 1:25.

تحول رقمي شامل بمنصة وطنية وسجلات طلابية رقمية وامتحانات مؤتمتة.

شبكة المدارس:

نحو 17,400 مدرسة حكومية حديثة عبر الولايات.

المعلمون:

400,000 معلم مدرّب وفق معايير مهنية متجددة كل خمس سنوات.

المناهج:

مبنية على STEM، مهارات تطبيقية، قيم وهوية ومواطنة.

البنية المدرسية:

تعتمد الطاقة الشمسية، الإنترنت، المكتبات الرقمية، والمرافق الصحية.

التمويل:

من صناديق الاستثمار الوطنية وعوائد سودان قلوفا (S-GLOFA)

وأدوات مالية تكاملية.

بهذا تُصبح منظومة التعليم القومي

الركيزة الأهم في بناء الإنسان السوداني الجديد،

وتُسهم في تمكين الشباب والمرأة ضمن مشروع السودان العظيم.

2.7.6: هيكلة الصحة العامة ومخرجاتها

تمثل هيكلة الصحة العامة في مرحلة صناعة السودان العظيم محورًا أساسيًا لبناء مجتمع معافى يتمتع بخدمات صحية عادلة ومتاحة لكل مواطن.

تبدأ الرؤية من إرساء حزمة أساسية مجانية تشمل طب الأسرة، الطوارئ، صحة الأم والطفل، التطعيمات، والأمراض المزمنة. ويُستهدف أن لا تتجاوز مدة الوصول للخدمة الأولية 30 دقيقة في أي منطقة داخل السودان.

كما تهدف الخطة إلى خفض وفيات الأمهات إلى أقل من 70 لكل 100 ألف، ووفيات المواليد إلى أقل من 10 لكل ألف، مع تحقيق تغطية تطعيمات بنسبة لا تقل عن 95٪ وإنشاء ملف صحي رقمي موحد (EHR) يربط جميع المرافق الطبية في البلاد.

تتدرج شبكة المرافق الصحية على نحو هرمي متكامل يشمل:

نحو 9,000 نقطة غيار مجتمعية في الأحياء والقرى.

حوالي 3,000 مركز رعاية أولية (PHC).
ما يقارب 180 مستشفى محليًا و45 مستشفى إقليميًا.

بالإضافة إلى 6 إلى 8 مراكز قومية متقدمة.

ويُدمج النظام الصحي مع مستويات العشريات والفيدرالية الذكية بحيث تتولى مجالس نخب العشريات (DEC) إدارة النقاط المجتمعية وتفعيل التثقيف الصحي، إلى جانب لوحات متابعة آنية تُظهر نسب التطعيم وتوفر الأدوية ووقت الانتظار في المراكز.

الكادر الصحي والتمويل في منظومة الصحة:

يعتمد النظام الصحي الجديد على قاعدة بشرية ضخمة ومدربة بعناية، تشمل ما بين 65 إلى 70 ألف طبيب، و150 إلى 170 ألف ممرض/ممرضة، و90 ألف عامل صحي مجتمعي، إضافةً إلى 35 إلى 45 ألف صيدلي وفني.

وتُبنى البنية التحتية للمرافق على الطاقة الشمسية والمياه الآمنة وأنظمة تبريد اللقاحات الحديثة، مع توفير شبكة إسعاف مرنة وسريعة الاستجابة في المدن والقرى على حد سواء.

أما في جانب التمويل، فتعتمد الخطة على صندوق وطني للصحة الأساسية كمصدر رئيسي، إلى جانب مساهمات صناديق الاستثمار الوطنية في دعم الخدمات والمشاريع الصحية، وفرض ضرائب صحية انتقائية على السلع الضارة.

كما تُنشأ صكوك صحية (Sukuk Health)
لتمويل التوسعات والمشروعات طويلة الأمد،
وتُبرم شراكات استراتيجية مع منطقة السودان العالمية الحرة –
S-GLOFA في مجالات تصنيع الأدوية وتدريب الكوادر الصحية.

بهذا النظام المتكامل، يصبح قطاع الصحة السوداني نموذجًا في الاستدامة والكفاءة، قادرًا على تحقيق التغطية الشاملة وجودة الخدمة في آنٍ واحد.

2.7.7: هيكلة القضاء والنيابة

ترتكز رؤية العدالة في السودان العظيم على بناء منظومة قضائية عادلة وسريعة وشفافة، بحيث لا تتجاوز مدة التقاضي 6 أشهر، وتصل الثقة الشعبية بالقضاء إلى أكثر من 80٪.

تتوزع شبكة المحاكم والنيابات كالآتي:

300 إلى 350 محكمة محلية أو عشرية.

18 إلى 20 محكمة استئناف ولائية.

6 محاكم إقليمية عليا.

محكمة دستورية عليا ونيابة عامة قومية متخصصة.

كما تُدمج العشريات والفيدرالية الذكية في منظومة العدالة عبر مجالس نخب العشريات (DEC) التي ترصد الخلافات مبكرًا وتساعد في تنفيذ الأحكام، مدعومة بـ منصة قومية للقضاء الإلكتروني تتيح المتابعة والشفافية.

الكادر العدلي يتألف من 3,000–3,500 قاضٍ، و2,500–3,000 عضو نيابة، إلى جانب 5,000 مساعد ومستشار قانوني.

وتُعتمد برامج مثل قضاة الامتياز مع أكثر من 60 ساعة تدريب سنوي، وشراكات دولية لتطوير المهارات القانونية.

أما البنية التحتية فتشمل قاعات حديثة وأرشفة رقمية ومختبرات جنائية.

التمويل يأتي من الخزانة العامة ونسبة من عوائد S-GLOFA، إضافة إلى صندوق للبنية القضائية لدعم الاستدامة.

2.7.8: هيكلة الخدمة المدنية وخدمات الجمهور

تهدف هيكلة الخدمة المدنية الجديدة إلى بناء جهاز إداري ذكي ورشيق يقدم خدمات إلكترونية مكتملة خلال أقل من 48 ساعة.

ويُعاد تنظيم الكادر العام ليقتصر على 40 إلى 50 ألف موظف مؤهل تقنيًا يمتلكون مهارات رقمية عالية ونزاهة مهنية.

تشمل مجالات العمل الأساسية:

الأوراق الثبوتية، الجوازات، السجل المدني.

الضرائب، المعاشات، والخدمات البلدية.

الخدمات الرقمية المركزية مثل e-Gov والدفع الموحد.

تتكامل العشريات والفيدرالية الذكية مع الخدمة المدنية عبر مجالس نخب العشريات (DEC) التي تشرف على تسجيل المواليد والوفيات وربطها إلكترونيًا بمكاتب الخدمة المحلية المتصلة مركزيًا.

تُنشأ 200 إلى 250 مركز خدمة موحد مدعومة بمراكز بيانات وطنية وبطاقة هوية رقمية موحدة.

أما التمويل، فيأتي من صناديق الاستثمار الوطنية ورسوم تنظيمية رمزية، إضافة إلى شراكات PPP لتشغيل المراكز ومساهمة أولية من S-GLOFA لتطوير البنية التقنية.

بهذا التوجه، تُعاد هيكلة الخدمة المدنية لتصبح واجهة دولة السودان العظيم في الكفاءة والنزاهة والتحول الرقمي الشامل.

2.7.9: هيكلة الشرطة السودانية

تمثل إعادة هيكلة الشرطة السودانية خطوة محورية ضمن منظومة الأمن الوطني في مرحلة صناعة السودان العظيم، إذ تهدف إلى تحويل الشرطة من جهاز تقليدي إلى نظام مؤسسي حديث يعمل وفق مبدأ اللامركزية المتصلة.

تقوم الفكرة على تكامل ثلاثة مستويات مترابطة:

الشرطة المركزية (الوطنية) كجهاز احترافي مسؤول عن الأمن العام والجنايات ومكافحة المخدرات والشرطة الدولية.

الشرطة الولائية / الإقليمية، التي تُعتبر الذراع التنفيذية على مستوى الولايات، وتعمل بتنسيق مباشر مع المركز.

الشرطة المجتمعية (الوحدات المحلية)، وهي قوات من شباب العشريات المدربين، تتولى مهام الرصد المبكر، فض النزاعات محليًا، وحماية الأحياء والمشروعات الإنتاجية.

يُشرف مجلس نخب العشرية (DEC) على الوحدات المجتمعية، بينما تتبع إداريًا لشرطة المحليات، مما يضمن الجمع بين الانضباط النظامي والمشاركة الشعبية في تحقيق الأمن.

أما الفرد الشرطي فيتميز بلياقة بدنية عالية، ومستوى تعليمي لا يقل عن الشهادة الثانوية، مع الأفضلية لحملة الدبلومات والجامعيين. ويتلقى تدريبًا متخصصًا في مجالات حقوق الإنسان، فض الشغب دون عنف مفرط، التحقيق الرقمي، واستخدام أنظمة المراقبة الذكية.

كما يُلزم بالتحلي بالقيم العليا للنزاهة والانضباط وحسن التعامل مع المواطنين، ويُؤهل تقنيًا لاستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) وقواعد بيانات المجرمين، والتقنيات الحديثة كالكاميرات الذكية والطائرات المسيّرة.

يُقدّر العدد الكلي المطلوب لتغطية السودان (سكان ~45 مليون نسمة) وفق المعيار الدولي بـ 220,000 إلى 250,000 شرطي وعناصر مساندة، موزعين كالتالي:

الشرطة المركزية / الوطنية: 60,000 – 70,000.

الشرطة الولائية / الإقليمية: 50,000 – 60,000.

الشرطة المجتمعية (العشرية): 100,000 – 120,000 متفرغين جزئيًا.

هذه المنظومة توفر تغطية شاملة لكل الأقاليم مع الحفاظ على الكفاءة والمرونة التشغيلية.

وتحقق الهيكلة الجديدة عدة فوائد استراتيجية، منها:

1. ضمان وجود قوة كافية في جميع المناطق.
2. إشراك المجتمع في حماية نفسه عبر قوات العشرية.
3. تخفيف الأعباء عن الشرطة المركزية وتحسين سرعة الاستجابة.
4. رفع كفاءة الفرد الشرطي وتقليل الاعتماد على الأعداد الكبيرة.
5. تقليص التفلتات الأمنية بفضل الردع السريع والمراقبة التقنية.

فيما يخص العلاقة مع بقية القوات،
تمثل إصلاحات الشرطة خطوة انتقالية لبناء منظومة أمنية حديثة.

وبعد استقرار عمل الشرطة المركزية والمجتمعية، يُدمج المنضبطون من القوات الأخرى تدريجيًا تحت مظلة هيئة الدفاع والأمن الوطني.

وتصبح الشرطة العمود الفقري للأمن الداخلي، بينما تُركّز القوات المسلحة على الدفاع القومي، مما يقلل فرص التسييس ويعزز هيبة الدولة ووحدة القرار الأمني.

2.7.10 التكنولوجيا والتحول الرقمي والتعليم العالي

تمثل هيكلة التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي (2.7.10) حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، إذ تهدف إلى أن تعمل المؤسسات وفق مبدأ Digital by Default، أي أن تكون الخدمات رقمية بشكل افتراضي.

يشمل ذلك إنشاء مراكز بيانات وطنية بالعاصمة والولايات، وربطها عبر شبكة ألياف ضوئية تغطي كامل التراب الوطني، مع اعتماد هوية رقمية موحدة كمدخل للخدمات الحكومية.

ويتم بناء أمن سيبراني متكامل لحماية المعلومات الوطنية ومنع التهديدات الرقمية.

في الجانب البشري، تُدرّب الدولة 10,000 شاب سنويًا في مجالات البرمجة والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، بالشراكة مع الجامعات العالمية وحاضنات الأعمال.

أما التمويل فيأتي من عوائد المنطقة الحرة (S-GLOFA) ورسوم تنظيمية على شركات الاتصالات والإنترنت، إضافة إلى شراكات استراتيجية مع شركات تكنولوجيا عالمية.

2.7.11:التعليم العالي والبحث العلمي.

تركز الخطة على ربط الجامعات والمعاهد العليا بمشاريع الدولة التنموية، لتخريج كفاءات تخدم الاقتصاد الرقمي والصناعي والزراعي والصحي.

تُنشأ جامعات قومية كبرى ومعاهد تقنية بالعشريات والألفيات، ومراكز بحث متخصصة، مع تعزيز الشراكات الدولية وتبادل الأساتذة والتمويل.

كما تُربط الترقيات الأكاديمية بالنشر الدولي وبراءات الاختراع، وتُوفر منح دراسية للفقراء والمتفوقين، بتمويل من عوائد S-GLOFA وأوقاف جامعية وشراكات مع القطاع الخاص.

2.7.12: ملكية الدولة للبنى التحتية والاتصالات

في البند 2.7.12، تُقر الدولة مبدأ السيادة الاقتصادية من خلال الحفاظ على ملكية لا تقل عن 65٪ من شبكات النقل والاتصالات — بما يشمل السكك الحديدية، الطرق القومية، الموانئ، المطارات، وشبكات الاتصالات والإنترنت.

يسمح للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب بالمشاركة بنسبة لا تتجاوز 35٪ عبر شراكات (PPP) مؤسسية وشفافة.

تُورّد أرباح تشغيل هذه القطاعات إلى صناديق سيادية مخصّصة للخدمات العامة، وتُحوّل 30٪ من الإيرادات مباشرة إلى:

صندوق التعليم العام.

صندوق الصحة العامة.

صندوق الخدمة الرقمية.

تُدار هذه الأصول من خلال هيئة وطنية للبنية التحتية والاتصالات مستقلة إداريًا وماليًا، تصدر تقارير ربع سنوية للرأي العام توضح حجم الإيرادات وطرق الصرف.

كما تتيح الدولة مرونة استثمارية عبر استقطاب شركات عالمية لإدارة وتشغيل بعض الأصول الحيوية، مع الحفاظ على سيطرتها الكاملة على القرارات الاستراتيجية.

تُمنح الدولة مقاعد حاكمة في مجالس إدارة هذه المشاريع لضمان الشفافية وتعظيم العائد الوطني.

بهذا النموذج، تصبح شبكات النقل والاتصالات مصدرًا ثابتًا ومستدامًا لتمويل الخدمات الحيوية وتحقيق التنمية المتوازنة في كل الولايات.

2.7.13: هيئة التخطيط القومي الاستراتيجي

تُعد هيئة التخطيط القومي الاستراتيجي (2.7.13) العقل المفكر للدولة في مرحلة صناعة السودان العظيم (GSMG)، إذ تضطلع بمهمة صياغة الرؤية الكلية للدولة ومتابعة تنفيذها.

تشمل أهدافها إعداد خطط على ثلاث مستويات زمنية:

قصيرة (2–3 سنوات): للتعافي الاقتصادي والخدمات العاجلة.

متوسطة (5 سنوات): لإرساء المؤسسات وبناء القاعدة الإنتاجية.

طويلة (10–15 سنة): للتحول إلى دولة حديثة ذات اقتصاد متكامل.

كما تعمل على ربط السودان بالرؤى الإقليمية والعالمية وإدخال أدوات رقمية لمتابعة الأداء ورفع تقارير فصلية إلى برلمان GSMG.

الهيكل الإداري المقترح يشمل إدارات للدراسات والبحوث، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والإحصاء والتحليل الرقمي، والسياسات الدولية، والمتابعة والتقييم.

تتكامل الهيئة مع الهيئات الأخرى بتلقي مخرجات المؤتمرات الولائية ودمجها في خطط قومية موحدة.

أما الوثيقة الدستورية الانتقالية، فيُعدّها مؤتمر هيئة العدالة والقانون، بينما تقوم هيئة التخطيط القومي بترجمتها إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ، ما يضمن التوازن بين السلطات طوال فترة صناعة السودان العظيم حتى إقرار الدستور الدائم.

2.7.14: الغرف المتخصصة – بيوت الخبرة للدولة

تشكل الغرف المتخصصة إحدى الأدوات التنفيذية الذكية لمرحلة صناعة السودان العظيم، إذ تُعد أجهزة قطاعية استشارية وتنفيذية تضم خبراء محليين ودوليين، وتهدف إلى رفع الكفاءة الفنية والإنتاجية في القطاعات الأساسية (الزراعة – الصناعة – الخدمات – السياحة – الطاقة).

تُعتبر هذه الغرف بمثابة بيوت خبرة للدولة، ترتبط مباشرة بـ هيئة التخطيط القومي الاستراتيجي لتزويدها بالبيانات والتحليلات الدقيقة وصياغة التوصيات العملية التي تدعم صناعة القرار.

الأنـــواع الرئـــيسية

1. الغـــــرف الزراعيـــــة:

تشمل قطاعات القمح، القطن، الذرة، الخضر والفاكهة، الثروة الحيوانية، والأسماك.

وتُعنى بتحديد المساحات المزروعة بدقة، وإدارة التقاوي الحديثة والأسمدة، ومكافحة الآفات، وتطوير تقنيات الري والحصاد، مع متابعة الأسعار العالمية لتقييم جدوى التوسع أو الاستبدال بمحاصيل أعلى عائد.

2. الغـــرف الصنـــاعيـــة:

تشمل الصناعات الغذائية، الدوائية، الهندسية، مواد البناء، النسيج، والتعدين.

وتركز على تطوير المواصفات والجودة وفق المعايير الدولية، وتمكين شعار "صُنع في السودان" ليكتسب ثقة المستهلك داخليًا وخارجيًا، وربط المصانع بالمنطقة الحرة S-GLOFA لتسويق المنتجات السودانية في الأسواق العالمية.

2.7.15 : الغرف السياحية والخدمية وهيكلها الإداري

3. الغـــرف السيـاحيـــة:

تشمل السياحة الساحلية والجبلية والبيئية والدينية والتاريخية.
تتولى إعداد خرائط سياحية دقيقة وتطوير الخدمات الفندقية والحرف التقليدية، واستقطاب المستثمرين عبر شراكات محلية ودولية منظمة.

4. الغـــرف الخـــــدميـــة:

تشمل قطاعات التعليم، الصحة، اللوجستيات، تكنولوجيا المعلومات، والطاقة.
وتختص بوضع معايير الخدمة ومراقبة الجودة والشفافية ودعم الابتكار المحلي في كل مجال.

الهيكـــل الإداري للغـــــرف

مجلس خبراء دائم يضم كفاءات وطنية ومغتربين وخبراء أجانب عند الحاجة.

لجان متخصصة داخل كل غرفة (إنتاج، جودة، تسويق، إحصاء).

ارتباط مباشر مع هيئة التخطيط القومي الاستراتيجي عبر منصات رقمية وتقارير فصلية.

العـلاقـــــة بـــــالمجتمـــع

تستقبل الغرف المتخصصة بياناتها من العشريات والمحليات حول الإنتاج والمشاريع والكفاءات، وتُرفع توصياتها إلى الهيئة القومية لتحديد أولويات الاستثمار والتوسع الإنتاجي، ما يخلق حلقة متكاملة بين المعرفة الميدانية والتخطيط القومي.

2.7.16 مؤتمر هيكلة القطاع الأمني والعسكري

– قوات حرس الحدود الوطنية:

تُنشأ كقوة نظامية دائمة تتبع لوزارة الدفاع، وتُدار بتنسيق مع وزارتي الداخلية والمالية في الجوانب التشغيلية.

أهدافها تشمل ضبط الحدود الدولية والمعابر، تأمين الممرات التجارية، ومراقبة المنافذ الجوية والبحرية ضمن منظومة أمن قومي متكاملة.

هيكلها يتكوّن من قيادة مركزية قومية، وقيادات ولائية فرعية، ووحدات ميدانية متخصصة (استطلاع، مراقبة إلكترونية، حماية بيئية، مكافحة تهريب).

تُموَّل من الميزانية العامة مع تخصيص نسبة من عوائد التجارة الحدودية لضمان الاستدامة والتطوير التقني.

2.7.17 الفوائد الإستراتيجية العامة

1. رؤية موحدة تضمن العمل وفق خارطة طريق وطنية.
2. قرارات مبنية على بيانات من الغرف المتخصصة.
3. رفع كفاءة القطاعات عبر الخبرة وضبط الجودة.
4. تعزيز التكامل بين المجتمع والاقتصاد الوطني والعالمي.
5. جذب الاستثمارات من خلال شفافية المعلومات.
6. تسريع التنمية بخطط مرحلية واضحة.
7. شفافية ومساءلة تقلل الفساد وتعزز الثقة.
8. بناء دولة حديثة تعتمد على العلم والمعرفة والحوكمة الرشيدة.

2.8 مؤتمرات الحكم المحلي (العشريات ← المحليات ← الولايات)

2.8.1 المقدمة

مؤتمرات الحكم المحلي هي مؤتمرات كفاءات مهنية ومجتمعية تُعقد على ثلاث مستويات مترابطة (العشرية – المحلية – الولاية).

تمثل امتدادًا لمخرجات المؤتمر القومي للتخطيط الاستراتيجي (2.6) ومؤتمرات هيكلة القطاعات (2.7)، وتضمن أن الخطط القومية تستند إلى بيانات دقيقة ومشاريع واقعية وسجلات مهنية متكاملة.

تُعد هذه المؤتمرات مؤسسات تشاركية بين الدولة والمجتمع، حيث يتم عبرها:

1. صياغة الخطط المحلية والولائية.
2. دمج المشاريع الإنتاجية مع الخطط الخدمية.
3. بناء قواعد بيانات مهنية ونقابية متدرجة.
4. إرساء آلية نزيهة للتوظيف.

2.8.2 مؤتمر العشرية

أولاً: التشكيـــــل

مجلس نخب العشرية (م.ن.ع / DEC).

مفوضو الركائز والألفيات.

خبراء محليون (تعليم، صحة، زراعة، صناعة).

ممثلون من الغرف المتخصصة (زراعية – صناعية – خدمية).

ممثلون عن الشباب والمرأة.

ثـانيًـــا: المهـــام

1. رصد الاحتياجات الأساسية (التعليم، الصحة، الأمن، المياه).
2. إعداد مشاريع صغيرة مثل الأسر المنتجة، الصناعات المنزلية، الزراعة البسيطة.
3. تنفيذ برامج تدريب مهني للشباب مرتبطة بسوق العمل المحلي.
4. إعداد سجل مهني للعشرية يشمل الأطباء والمعلمين والمهندسين والحرفيين.

2.8.2 مؤتمر العشرية (تكملة)

ثالثًا: الهياكل الإدارية

تُنشأ مكاتب تنفيذية صغيرة لكل قطاع (تعليم – صحة – إنتاج – أمن)، ويرفع كل مكتب خططه لمجلس نخب العشرية لاعتمادها ومتابعة تنفيذها.

رابعًا: لجان التوظيف

تمثل امتدادًا لمخرجات المؤتمر القومي للتخطيط الاستراتيجي (2.6) ومؤتمرات هيكلة القطاعات (2.7)، وتضمن أن الخطط القومية تستند إلى بيانات دقيقة ومشاريع واقعية وسجلات مهنية متكاملة.

تُشكَّل لجان التوظيف من قبل إدارة الموارد البشرية في حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)، وتعمل بتنسيق مباشر مع مجلس نخب العشرية وفق معايير الكفاءة والنزاهة والخبرة العملية، لضمان عدالة التوظيف وشفافيته.

خامسًا: المخرجات

خطة عشرية متكاملة تُمثل رؤية المجتمع المحلي.

قاعدة بيانات مهنية موثقة ومصدّق عليها.

قوائم بأولويات المشاريع الصغيرة القابلة للتنفيذ.

توصيات تُرفع لمستوى المحلية لاعتمادها ضمن الخطط التنموية الأكبر.

2.8.3 مؤتمر المحلية

أولاً: التشكيل

يضم ممثلي العشريات، والخبراء الإداريين والفنيين، وممثلي الغرف المتخصصة (صناعة، زراعة، صحة، تعليم)، إضافة إلى شخصيات عامة ذات خبرة من الداخل والخارج.

ثانيًا: المهام

1. دمج خطط العشريات في برنامج موحد للمحلية.
2. إطلاق مشاريع متوسطة (مصانع صغيرة، أسواق محلية، مراكز تدريب مهني).
3. ربط المشاريع بالبنية التحتية (طرق، كهرباء، اتصالات).
4. حماية المشاريع بالتنسيق مع قوات حفظ السلام المحلية.
5. إعداد قاعدة بيانات موحدة للمهنيين في المحلية
6. تشكيل نقابات محلية قطاعية (المعلمين، الأطباء، المهندسين).
7. صياغة خطة قصيرة ومتوسطة المدى تراعي خصوصيات المحلية واحتياجاتها الفعلية.

2.8.4 مؤتمر الولاية

أولاً: التشكيـــــل

يضم ممثلي المحليات، وخبراء قطاعيين في مجالات القانون، والاقتصاد، والهندسة، والصحة، والزراعة، إضافة إلى ممثلين من الهيئات القومية (البند 2.7) وخبراء من الجاليات السودانية بالخارج.

ثانيًـــا: المهـــام

1. صياغة خطة الولاية بثلاث مستويات:

قصيرة الأجل (1–2 عام) لتغطية الاحتياجات العاجلة.

متوسطة الأجل (3–5 أعوام) لتطوير البنية والخدمات.

طويلة الأجل (6–10 أعوام) لتأسيس التحول الإنتاجي والاقتصادي.

2. إطلاق المشاريع الكبرى مثل الزراعة المروية الواسعة، والمصانع التحويلية، والموانئ البرية.

3. اعتماد النقابات الولائية المكوّنة من المحليات وربطها مباشرة بالهيئات القومية لضمان الانسجام المؤسسي.

4. إشراك النقابات في تصميم وتنفيذ المشاريع الكبرى (زراعة، صحة، صناعة، تعليم).

5. رفع التوصيات والخطط إلى الهيئة القومية للتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستقبلية (المضافة في البند 2.6).

ثالثًا: الهياكـل الإداريـــة

تُنشأ مكاتب ولائية للهيئات القومية الـ19 (تعليم، صحة، زراعة، صناعة...)، وتساندها إدارات مالية وإعلامية وتخطيطية لتنسيق الجهود بين المركز والولايات.

رابعًـــا: لجـان التـوظيـف

تُشكل من قبل إدارة الموارد البشرية في GSMG وتعمل تحت إشراف المجلس التشريعي للولاية.

تلتزم بالشفافية الكاملة من خلال نشر أسماء المقبولين والراسبين، والسماح بالاستئناف أمام لجنة مستقلة.

خـــامسًـــا: المخـرجـــات

خطة استراتيجية ولائية بثلاث آجال زمنية، مشاريع كبرى معتمدة وممولة، نقابات ولائية قوية مرتبطة بالهيئات القومية، وقاعدة بيانات دقيقة تُحدث دوريًا.

موقع المكاتب الولائية

2.8.5 الأهداف العامة

تهدف مؤتمرات الحكم المحلي إلى بناء منظومة حكم رشيد تشاركية، تُعيد للمجتمع دوره المباشر في التنمية وصناعة القرار.

تتلخص الأهداف الأساسية في ما يلي:

1. تمكين المجتمعات المحلية من صياغة خططها التنموية ورفعها إلى المستويات الأعلى لاعتمادها.
2. إدماج المشاريع الإنتاجية مع الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والبنية التحتية.
3. بناء قواعد بيانات مهنية دقيقة على جميع المستويات (عشرية، محلية، ولائية).
4. تشكيل نقابات مهنية مستقلة تحمي المهنة وتطورها وتشارك في صياغة السياسات.
5. ترسيخ مبدأ الفيدرالية الذكية عبر إشراك المواطنين فعليًا في إدارة شؤونهم المحلية
6. تعزيز الرقابة الشعبية من خلال مشاركة المجتمع في المتابعة والتقييم
7. إرساء آلية توظيف نزيهة بإشراف إدارة الموارد البشرية في حكومة صناعة السودان العظيم (GSMG)، لضمان تكافؤ الفرص.

2.8.6 موقع المكاتب الولائية

في إطار إعادة هيكلة الدولة، لا تُنشأ وزارات ولائية تقليدية، بل تُستبدل بـ مكاتب ولائية للهيئات القومية التي تعمل وفق صلاحيات محددة.

تُدار هذه المكاتب بواسطة إدارات محلية متخصصة ترتبط مباشرة بالمركز، لكنها متكيفة مع خصوصيات كل ولاية من حيث الموارد والسكان والمشروعات.

تُنسق أعمال هذه المكاتب من خلال مؤتمر الولاية، بما يضمن وحدة التخطيط والتنفيذ ويمنع تضارب الصلاحيات بين المستويات الإدارية المختلفة.

2.8.7 الفوائد الاستراتيجية

2.8.5 الأهداف العامة

1. إنتاجية شاملة: تحقيق التوازن بين المشاريع الصغيرة (الأسر)، والمتوسطة (المحليات)، والكبيرة (الولايات)، لتغطية كل المستويات الإنتاجية في الدولة.
2. حوكمة تشاركية: ربط المجتمع بالدولة من خلال مؤتمرات ومجالس كفاءات لا تقوم على المحاصصة السياسية، بل على الكفاءة والمهنية.
3. حصر المهنيين وبناء النقابات: إنشاء سجلات مهنية دقيقة تُبنى من القاعدة إلى القمة، وتُترجم إلى نقابات قوية تمثل مختلف القطاعات.
4. توزيع عادل للموارد: اعتماد بيانات واقعية في توزيع المشروعات والموازنات، بحيث تنال كل ولاية نصيبها وفق احتياجاتها وإمكاناتها.
5. اندماج اقتصادي وطني: تدفق الإنتاج من القاعدة (العشرية والمحلية) إلى السوق القومي ثم إلى المنطقة الحرة (S-GLOFA) والأسواق العالمية.
6. خفض البطالة والفقر: عبر مشاريع إنتاجية موزعة على المستويات الثلاثة، توفر فرص عمل مستدامة وتحد من الهجرة الداخلية.
7. تسريع التنمية: من خلال تقليص الفجوة التنموية بين المركز والهامش وتوطين الخدمات في مناطق الإنتاج.
8. إرساء الأمن المجتمعي: بمشاركة قوات العشرية والمحليات في حماية المشاريع والمنشآت الحيوية.
9. استقلالية المستويات: تمكين كل مستوى إداري من اعتماد مخرجاته والإشراف على توظيف كوادره بمرونة مؤسسية
10. ترسيخ الحكم الرشيد: عبر الفصل بين مهام التخطيط والتنفيذ، واعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة بدل الولاءات السياسية.

الخـــلاصـــة

تمثل مؤتمرات الحكم المحلي العمود الفقري للفيدرالية الذكية في السودان، إذ تنطلق من قاعدة العشرية وتتصاعد إلى المحلية ثم الولاية، لتشكّل منظومة متكاملة للتخطيط والتنفيذ والمساءلة.

هذه المؤتمرات ليست مجرد هياكل إدارية، بل هي أداة لبناء دولة حديثة تشاركية، تُعيد للمجتمع دوره في التنمية، وتُحقق التوازن بين المركز والأطراف، في طريق صناعة السودان العظيم (GSMG).